www.daralthaqafa.com

شرح القانون المدني
مصادر الحقوق الشخصية
الالتزامات

دراسة مقارنة

الأستاذ الدكتور
عدنان إبراهيم السرحان
أستاذ القانون المدني

الأستاذ الدكتور
نوري حمد خاطر
أستاذ القانون المدني

محكّم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

شرح القانون المدني
مصادر الحقوق الشخصية
الالتزامـــات

www.daralthaqafa.com

347
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2007/5/1479)
المؤلف: عدنان إبراهيم السرحان - نوري حمد خاطر
الكتاب: شرح القانون المدني - مصادر الحقوق الشخصية - الالتزامات
الواصفات: القانون المدني - أصول المحاكمات - مصادر الالتزام
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9957-16-336-5

الطبعة العاشرة 2024 م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

شرح القانون المدني
مصادر الحقوق الشخصية
الالتزامـــات

دراســة مقارنــة

الأستاذ الدكتور
عدنان إبراهيم السرحان
أستـــاذ القانـــون المدنـــي

الأستاذ الدكتور
نـــوري حمـــد خاطـــر
أستـــاذ القانـــون المدنـــي

محكّم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024م

www.daralthaqafa.com

مقدمة الطبعة الجديدة

بعد نفاذ الطبعات السابقة من مؤلفنا (مصادر الحقوق الشخصية ـ الالتزامات) كان الأمل يحدونا بإصدار طبعة جديدة متميزة في عرضها لنظرية الالتزام وبما تشتمل عليه من تطبيقات قضائية حديثة للقضائين الأردني والفرنسي. إلا أن عملنا خارج الأردن وإلحاح الناشر بضرورة إصدار الطبعة الجديدة جعلنا نكتفي بإجراء تعديلات متواضعة لا ترقى إلى الطموح، ولكنها بنظرنا كافية في إظهار ما هو جديد ويستحق تقديمه للقارئ الكريم.

ما زلنا نعتقد أنه، ورغم تمسك القانون المدني الأردني بقواعد الفقه الإسلامي في أحكامه التفصيلية، فإن الخط العام لنظرية الالتزام في هذا القانون مستنبط من القانون الوضعي ولا يتطابق تماماً مع قواعد الفقه الإسلامي. هذا غير أن مراجعة حقيقية لنظرية الالتزام، من حيث مصادره وآثاره، لا يمكن أن تتم دون دراسة معمقة لقواعد الشريعة الإسلامية وفقهها الثري. فالنزعة الموضوعية للفقه الإسلامي ومحاولته تحقيق التوازن بين أطراف الحق الشخصي (الالتزام) قائمة على أساس حماية المصلحة الشرعية قبل كل شيء، وهو أمر يجب أخذه كثيراً بعين الاعتبار في أية دراسة مقارنة بأساس نظرية الالتزام في القوانين الوضعية المتمثل بحماية المصالح المالية الخاصة، وبالذات في الوقت الحاضر مع انتصار الفكر الرأسمالي واقتصاد السوق.

وإذا كان في الأجل بقية وبعون الله سنعد مؤلفاً في نظرية الحق الشخصي بمنهج جديد يعتمد الفقه الإسلامي في الأساس مع الموازنة بالقانون المدني الأردني وقانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى نحو يحررنا من قيود نظرية الالتزام في القوانين الوضعية التي فرضت علينا أسراراً حالت دون إعداد مؤلفات قائمة في منهجها وتحليلها على منهج ونظر فقهاء الإسلام العظام.

والله ولي التوفيق

المؤلفان

www.daralthaqafa.com

المقدمة

تكاد نظرية الحق الشخصي (الالتزام) أن تكون من أهم مواضيع القانون وأعقدها، فهي تقوم فيه مقام القطب من الرحى، فالقوة فيها تجعل دارس القانون أو المشتغل فيه قوياً في حجته، قادراً على فهم غيرها من مواضيع القانون المتشعبة. ولكي نساهم في تحقيق هذا الهدف أنجزنا بعون الله وتوفيقه هذا المؤلف الذي نعتقد ونأمل أن يكون قد استجاب لأمرين هامين قصدناهما فيه، أولهما: تركيز الدراسة الأساسية على القانون المدني الأردني، دون إهمال الإشارة، حيث تجب، إلى الفقه الإسلامي الذي هو أصل هذا القانون والإطار الذي يدور فيه، وإلى ما عليه الموقف في القوانين الأخرى خصوصاً القانون الفرنسي، مع أحدث تطبيقاته القضائية، رغبة منا في بيان مدى أهمية الدراسة المقارنة في إثراء القانون النافذ. إلا أن هذه المقارنة ظلت في حدودها المفيدة دون إسهاب، وهذا ما يحقق الفائدة للأستاذ والطالب، حيث يجنبهما الخوض في مواضيع تصرف جهدهما عن صلب الدراسة، ودون أن ننسى الباحث الذي يجد دراسة جديدة غير تقليدية تصلح مرجعاً قانونياً يعتمد عليه في كتابة الأبحاث والرسائل الجامعية. أما الأمر الثاني: فقد تجنبنا في هذا الكتاب الاختصار الشديد الذي وقعت فيه بعض المؤلفات، والذي يشكل عائقاً أمام دارس القانون في فهم النظرية العامة للحقوق الشخصية، التي هي من أعقد المواضيع وأصعبها، والتي لابد من توضيح أحكامها بشرح واف تؤيده الأمثلة والأحكام القضائية. لذلك أشرنا في دراستنا إلى الكثير من القرارات الحديثة لمحكمتي التمييز الأردنية والفرنسية.

وفي الختام، لا نخفي ما لاقيناه من صعوبة في إعداد هذا الكتاب، وقد زاد في هذه الصعوبة ندرة المؤلفات في هذا المجال في القانون الأردني، وتشعب المصادر التي اقتبس منها المشرع الأردني نصوص قانونه المدني والتي تتردد بين مجلة الأحكام العدلية وقواعد الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة والقوانين الوضعية.

نأمل أن نكون ـ في هذا المؤلف ـ قد وضعنا لبنة في علم القانون في هذا البلد العزيز، ونسأل الله أن ينفعنا وأن ينفع بنا إنه نعم المولى ونعم النصير.

المؤلفان

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 5

الباب التمهيدي

صدور القانون المدني ونشوء نظرية الالتزام فيه

الفصل الأول: الوضع في الأردن قبل وبعد صدور القانون المدني 12
المبحث الأول: الوضع قبل صدور القانون المدني 13
المبحث الثاني: الوضع بعد صدور القانون المدني 15
المطلب الأول: مضمون القانون المدني الأردني 15
المطلب الثاني: خصائص القانون المدني الأردني 16
الفصل الثاني: نشوء نظرية الالتزام وتعريفه في القانون المدني الأردني 17
المبحث الأول: نشوء نظرية الالتزام 18
المبحث الثاني: مفهوم الالتزام (الحق الشخصي) 19
المطلب الأول: تعريف القانون المدني الأردني للالتزام 19
المطلب الثاني: التفسير الشخصي والتفسير الموضوعي للالتزام (الحق الشخصي) 21
المطلب الثالث: أنواع الالتزام ومصادره 23
المطلب الرابع: موقف الفقه الإسلامي من نظرية الالتزام (الحق الشخصي) 27

الباب الأول

العقد

الفصل الأول: تحديد مفهوم العقد 32
المبحث الأول: تعريف العقد 33
المبحث الثاني: تحديد نطاق العقد 35
المطلب الأول: عقود المجاملات 35
المطلب الثاني: مبدأ الرضائية في العقود 36
المبحث الثالث: تقسيمات العقود 41
المطلب الأول: التقسيمات التقليدية للعقود 41
المطلب الثاني: التقسيمات الحديثة للعقود 48

www.daralthaqafa.com

الفصل الثاني: انعقاد العقد 53
المبحث الأول: التراضي 54
المطلب الأول: وجود التراضي 54
الفرع الأول: التعبير عن الإرادة 54
الفرع الثاني: توافق الإرادتين (ارتباط الإيجاب والقبول) 61
المطلب الثاني: صحة التراضي 103
الفرع الأول: الأهلية 103
الفرع الثاني: عيوب الرضا 114
المبحث الثاني: المحل والسبب 150
المطلب الأول: المحل 150
الفرع الأول: المفهوم القانوني للمحل 151
الفرع الثاني: شروط المحل 153
الفرع الثالث: الشروط المقترنة بالعقد 168
المطلب الثاني: السبب 169
الفرع الأول: تحديد مفهوم السبب في ظل النظرية التقليدية والنظرية الحديثة 170
الفرع الثاني: السبب في القانون المدني الأردني 176
الفصل الثالث: مراتب انعقاد العقد 182
المبحث الأول: العقد الصحيح 183
المبحث الثاني: العقد الباطل 184
المطلب الأول: تعريف العقد الباطل 184
المطلب الثاني: حالات العقد الباطل وتقرير بطلانه 185
الفرع الأول: حالات العقد الباطل 185
الفرع الثاني: تقرير بطلان العقد 185
المطلب الثالث: آثار البطلان 187
الفرع الأول: آثار البطلان بين المتعاقدين 187
الفرع الثاني: أثر البطلان بالنسبة للغير 191
المبحث الثالث: العقد الفاسد 193
المطلب الأول: تحديد مفهوم العقد الفاسد 193
المطلب الثاني: أسباب فساد العقد 194

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: آثار العقد الفاسد 194
الفرع الأول: تحديد آثار العقد الفاسد 194
الفرع الثاني: تقييم نظرية العقد الفاسد في القانون المدني الأردني 195
المبحث الرابع: العقد الموقوف 197
المطلب الأول: أسباب توقف العقد 197
الفرع الأول: انعدام الولاية على محل العقد 197
الفرع الثاني: انعدام الولاية على نوع التصرف 198
المطلب الثاني: إجازة العقد الموقوف 199
الفرع الأول: صاحب الحق في الإجازة 199
الفرع الثاني: شروط الإجازة 200
الفرع الثالث: كيفية التعبير عن الإجازة 201
الفرع الرابع: أثر الإجازة 202
الفرع الخامس: عدم مسؤولية من له الحق في الإجازة عند رفضه إجازة العقد الموقوف 202
المبحث الخامس: العقد غير اللازم 205
المطلب الأول: أسباب عدم لزوم العقد 205
المطلب الثاني: آثار عدم لزوم العقد 206
المطلب الثالث: الخيارات التي تؤثر في لزوم العقد 207
الفرع الأول: خيار الشرط 208
الفرع الثاني: خيار الرؤية 210
الفرع الثالث: خيار التعيين 212
الفرع الرابع: خيار العيب 214
الفصل الرابع: آثار العقد 217
المبحث الأول: أثر العقد من ناحية الموضوع 218
المطلب الأول: وجوب تنفيذ العقد (مبدأ القوة الملزمة للعقد) 219
الفرع الأول: كيفية تنفيذ العقد 219
الفرع الثاني: تحديد مضمون العقد 220
الفرع الثالث: الاستثناء على وجوب تنفيذ العقد (الدفع بعدم التنفيذ) 228
المطلب الثاني: وجوب تنفيذ العقد دون تعديل 232
الفرع الأول: الاستثناءات بنص الاتفاقية 232
الفرع الثاني: الاستثناءات بنص القانون 233

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: أثر العقد من ناحية الأشخاص 239
المطلب الأول: أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين والخلفاء والدائنين..... 239
الفرع الأول: انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين 239
الفرع الثاني: انصراف أثر العقد إلى الخلف..... 240
الفرع الثالث: أثر العقد بالنسبة لدائني المتعاقدين..... 245
المطلب الثاني: أثر العقد بالنسبة للغير..... 246
الفرع الأول: العقد لا يضر الغير 247
الفرع الثاني: العقد لا ينفع الغير..... 250
الفصل الخامس: انحلال العقد 259
المبحث الأول: انقضاء العقد..... 260
المبحث الثاني: البطلان 261
المبحث الثالث: الانحلال 262
المطلب الأول: الإقالة..... 262
الفرع الأول: شروط الإقالة 263
الفرع الثاني: أثر الإقالة 264
المطلب الثاني: الفسخ 264
الفرع الأول: تاريخ نظام الفسخ وطبيعته القانونية..... 265
الفرع الثاني: نطاق الفسخ وأسبابه 266
الفرع الثالث: تقرير الفسخ..... 269
الفرع الرابع: أثر الفسخ 272
الفرع الخامس: الانفساخ..... 273
الفصل السادس: المسؤولية العقدية (جزاء الإخلال بالالتزام التعاقدي)..... 276
المبحث الأول: أركان المسؤولية العقدية 277
المطلب الأول: الإخلال بالتزام عقدي..... 277
الفرع الأول: الإخلال بالالتزام العقدي بالسلامة 278
الفرع الثاني: الامتناع عن الإدلاء بالمعلومات..... 279
الفرع الثالث: الإخلال بالتزام نقدي..... 280
الفرع الرابع: الإخلال بالالتزام العقدي في المسؤولية عن فعل الأشياء..... 284
الفرع الخامس: الإخلال بالالتزام العقدي في المسؤلية عن فعل الغير..... 284
المطلب الثاني: الضرر 285
المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الإخلال بالتزام عقدي والضرر..... 288

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: التعويض 291
المبحث الثالث: شرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها 293
المطلب الأول: المبدأ العام لشرط الإعفاء من المسؤولية..... 293
المطلب الثاني: الحالات التي لا يجوز فيها الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها..... 294

الباب الثاني

التصرف الانفرادي

الفصل الأول: القواعد التي تحكم التصرف الانفرادي في القانون المدني الأردني 306
المبحث الأول: انعقاد التصرف الانفرادي..... 307
المبحث الثاني: حكم التصرف الانفرادي..... 308
المطلب الأول: توقف أثر التصرف الذي يتضمن التمليك على قبول المتصرف إليه 309
المطلب الثاني: نفاذ ولزوم التصرف الذي يتضمن إسقاطاً محضاً بالإرادة المنفردة وحدها 309
المطلب الثالث: تعلق لزوم التصرف الذي يتضمن إسقاطاً فيه معنى التمليك على عدم رده من المتصرف إليه..... 310
الفصل الثاني: تطبيقات التصرف الانفرادي في القانون الأردني 312
المبحث الأول: الوعد 313
المبحث الثاني: الوعد بجائزة (الجعالة) 315
المطلب الأول: ماهية الوعد بجائزة وخصائصه 315
المطلب الثاني: شروط الوعد بجائزة 316
المطلب الثالث: أحكام الوعد بجائزة 317

الباب الثالث

الفعل الضار (المسؤولية التقصيرية)

الفصل التمهيدي: المسؤولية بوجه عام..... 324
المبحث الأول: تمييز المسؤولية القانونية عن المسؤولية الخلقية..... 325
المبحث الثاني: المسؤولية القانونية 325

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: المسؤولية الجزائية وتمييزها عن المسؤولية المدنية 326
المطلب الثاني: التمييز بين المسؤولية عن الفعل الضار والمسؤولية العقدية 328
الفصل الأول: المسؤولية عن الأفعال الشخصية 331
المبحث الأول: أركان المسؤولية عن الأفعال الشخصية 332
المطلب الأول: الفعل غير المشروع (الإضرار) 332
الفرع الأول: مفهوم الفعل غير المشروع (الإضرار) في الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني 338
الفرع الثاني: شروط عدم مشروعية الفعل (الإضرار) في الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني 341
الفرع الثالث: حالات لا يعتبر فيها الإضرار موجباً للمسؤولية 354
الفرع الرابع: تطبيقات لفكرة الفعل غير المشروع (التعسف في استعمال الحق) ... 360
المطلب الثاني: الضرر 365
الفرع الأول: أنواع الضرر 366
الفرع الثاني: شروط الضرر القابل للتعويض 387
المطلب الثالث: علاقة السببية 392
الفرع الأول: وجود علاقة السببية 392
الفرع الثاني: انتفاء علاقة السببية 408
المبحث الثاني: آثار المسؤولية عن الفعل الضار (المسؤولية التقصيرية) 417
المطلب الأول: دعوى المسؤولية عن الفعل الضار 417
الفرع الأول: أطراف دعوى المسؤولية 417
الفرع الثاني: أحكام دعوى المسؤولية 421
المطلب الثاني: تعويض الضرر (الضمان) 425
الفرع الأول: طرق التعويض (الضمان) 428
الفرع الثاني: تقدير التعويض 432
الفرع الثالث: عبء التعويض 450
الفصل الثاني: المسؤولية عن فعل الغير 454
المبحث الأول: مسؤولية متولي الرقابة 455
المطلب الأول: شروط قيام مسؤولية متولي الرقابة 455
الفرع الأول: وجود رقابة قانونية أو اتفاقية 455

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: صدور فعل ضار ممن تحت الرقابة 456
الفرع الثالث: التقصير في واجب الرقابة 456
المطلب الثاني: أساس مسؤولية متولي الرقابة 457
المبحث الثاني: مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه 459
المطلب الأول: شروط مسؤولية المتبوع 459
الفرع الأول: وجود علاقة التبعية 459
الفرع الثاني: صدور فعل ضار من التابع 460
الفرع الثالث: صدور الفعل الضار أثناء الوظيفة أو بسببها 461
الفرع الرابع: عدم القيام بواجب العناية اللازمة 463
المطلب الثاني: أساس مسؤولية المتبوع 463
الفصل الثالث: المسؤولية عن فعل الأشياء 465
المبحث الأول: مسؤولية حارس الحيوان 466
المطلب الأول: شروط تحقق مسؤولية حارس الحيوان 466
الفرع الأول: شرط الحراسة 466
الفرع الثاني: وقوع الضرر بفعل الحيوان 468
الفرع الثالث: شروط تقصير أو تعدي الحارس 468
المطلب الثاني: أساس مسؤولية حارس الحيوان 469
المبحث الثاني: مسؤولية حارس البناء 470
المطلب الأول: شروط تحقق مسؤولية حارس البناء 470
المطلب الثاني: أساس مسؤولية حارس البناء 471
المبحث الثالث: مسؤولية حارس الأشياء 473
المطلب الأول: شروط تحقق مسؤولية حارس الأشياء 473
المطلب الثاني: أساس مسؤولية حارس الأشياء 478

الباب الرابع

الفعل النافع (الكسب دون سبب)

الفصل الأول: القواعد العامة للفعل النافع (الكسب دون سبب) 485
المبحث الأول: أركان الفعل النافع 486
المطلب الأول: الركن المادي للفعل النافع 486

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: الإثراء 486
الفرع الثاني: الافتقار 487
الفرع الثالث: قيام علاقة السببية بين الإثراء والافتقار 488
المطلب الثاني: الركن الشرعي (الركن القانوني) 489
المبحث الثاني: دعوى الإثراء بلا سبب (دعوى المطالبة بالتعويض عن الافتقار) 491
الفصل الثاني: تطبيقات الفعل النافع في القانون المدني الأردني 493
المبحث الأول: دفع غير المستحق 494
المطلب الأول: تعريف دفع غير المستحق 494
المطلب الثاني: شروط دفع غير المستحق 494
المطلب الثالث: أحكام دفع غير المستحق 496
المبحث الثاني: الفضالة 499
المطلب الأول: شروط الفضالة 499
الفرع الأول: أن يكون عمل الفضولي مادياً 499
الفرع الثاني: أن يكون عمل الفضولي لمصلحة رب العمل 500
الفرع الثالث: غياب التزام الفضولي السابق على عمله لمصلحة رب العمل 501
المطلب الثاني: أحكام الفضالة 501
الفرع الأول: التزامات الفضولي 501
الفرع الثاني: التزامات رب العمل 502
الفرع الثالث: الأحكام المشتركة 503
المطلب الثالث: تقييم موقف القانون المدني الأردني من الفضالة 505
المبحث الثالث: قضاء دين الغير 506

الباب الخامس

القانون

ماهية القانون 511